

تحليل أثر أسعار النفط على هيكلية الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2014) Analysis of The impact of oil prices on structural the public budget in Iraq for the period (2005-2014)

م.م. عمر هويدي صالح

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

المستخلص

تركز الهدف الرئيسي لهذا البحث على تحليل ودراسة أسباب تقلبات أسعار النفط الخام وإنعكاساتها على هيكلية الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2014)، باستخدام أساليب قياسية والمتعلقة باختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وتحليل الصدمات والتباين، وتوصلت الدراسة الى أن هنالك توازن طويل الأجل بين تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية وهيكل الإنفاق العام وهذا يعني شدة ارتباط الإقتصاد العراقي بالسوق النفطية، كما تشير النتائج الى عدم وجود استجابة قصيرة الأجل بين تغيرات أسعار النفط الخام والإنفاق الإستثماري وأن هنالك استجابة قصيرة الأجل بين تغيرات أسعار النفط للتبائط الرابع والإنفاق التشغيلي وعند مستوى معنوية اقل (0.1). وإن لإسعار النفط تأثيراً شبه محدود على الإنفاق التشغيلي مقارنة بتأثير أكبر على الإنفاق الإستثماري مما أثر ذلك على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالإنفاق الإستثماري، وإن تقلبات أسعار النفط الخام الدولية تفسر ثلثي التغيرات في الإنفاق الإستثماري في العراق، بينما هذه التقلبات تفسر اقل من ربع التغيرات الحاصلة في الإنفاق التشغيلي.

Abstract

The main objective of this research focused on analyzing and studing the causes of fluctuations in crude oil prices and their reflection on public budget form in Iraq of the (2005-2014), using standard methods which related with testing up root of unity and common integration and analysis of shock and contrast, the study found that, there is a long-term balance between fluctuations of crude oil prices in international markets and structure of public spending, this means the intensity correlations of the Iraqi economy, with oil market, also the results refer to the absence of a short-term responsive to the crude oil price changes and investment spending, also there was short-term responsive to the oil price changes for the fourth slowed operational spending at a level significantly lower (0.1), and. Also, oil prices influence is limited on the operational spending, in comparison with largest impact on investment spending, all this impact on economic sectors which linked with investment spending, and also the vagaries of international crude oil prices explain two-thirds of the changes in investment spending in Iraq, while these fluctuations explain less than a quarter of the changes in operational spending.

اولا:- المقدمة والدراسات السابقة

1-1- المقدمة

ان الأهمية البالغة للنفط في اقتصادات دول العالم جعلت من سوق النفط الخام سوقاً غير حرة اي بالمعنى الاقتصادي غير محكومة بقوانين السوق فقط، بل هنالك جملة من السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول المستهلكة والدول المصدرة والتي أثرت بشكل او بآخر على أسعار النفط ومن ثم على الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد على عوائد النفط في تمويل الموازنة العامة مما جعل حكومات هذه البلدان في دوامة من المخاطر والإشكاليات ، إذ أن هدف الموازنة العامة في أي بلد تحقيق الإستقرار الإقتصادي من أجل تحقيق تنمية شاملة من جهة وتحقيق

الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد الاقتصادية وذلك من خلال ضبط وادارة الإنفاق العام من جهة الاخرى، ووفقاً للمعايير الاقتصادية المتبعة في أغلب دول العالم والتي تطمح من خلالها الى تحقيق نمو اقتصادي على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية أما في العراق وفي ظل التحول التدريجي الذي يشهده الإقتصاد العراقي من الإقتصاد الموجه والمخطط مركزياً الذي يقوده القطاع الحكومي الى اقتصاد السوق (الحر) الذي يقوده القطاع الخاص، وإعتماده على الإيرادات النفطية بوصفها مصدراً رئيسياً في تمويل الموازنة يقابله ضعف نسبة مساهمة بقية قطاعات الإقتصاد القومي.

1-2- مشكلة البحث

إن اعتماد الإقتصاد العراقي على القطاع النفطي غير المستقر نتيجةً لتذبذب أسعار النفط الخام ، والذي القى بضلاله على عدم الاستقرار في هيكلية الموازنة العامة، والتي يشير الى هيمنة النفقات الجارية (التشغيلية) ذات الطابع الاستهلاكي على حساب الحصة او النسبة القليلة جداً للنفقات الإستثمارية نسبة الى اجمالي النفقات العامة .

1-3- هدف البحث

يركز هدف هذه الدراسة على تحليل تطورات أسعار النفط الخام في العراق للمدة من (2005-2014)، وطبيعة العلاقة بين التقلبات الحاصلة في أسعار النفط من جهة وأثارها على هيكلية الموازنة العامة نظراً لأهميتها ولوضوح عمق التأثير من جهة اخرى، واجراء إختبار إنموذج علاقة أسعار النفط بهيكلية الموازنة العامة ولبين طبيعة العلاقة فيما بينهما وذلك باستخدام الأساليب القياسية المناسبة والمتمثلة بختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وتحليل الصدمات والتباين ، وتستند هذه الدراسة على بيانات ربع سنوية التي تغطي المدة (2005-2014).

1-4- اهمية البحث

تكمن اهمية البحث لكل من أسعار النفط وهيكلية الموازنة العامة للدولة .
1- لاعتبارهما من اهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الإقتصادي والاستقرار الاقتصادي في اي بلد .
2- لان قطاع النفط يكتسي أهمية كبيرة في أغلب دول العالم لإعتباره مصدراً رئيسياً لتمويل الموازنة العامة.
3- لان الموازنة العامة هي الوثيقة التي توفر كافة المعلومات المتعلقة بسياسة الحكومة الاقتصادية من أجل الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية ومالية .

1-5- فرصة البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان تقلبات أسعار النفط الخام أثر على هيكلية الموازنة العامة مما انعكس ذلك الاستقرار الاقتصادي في البلد ، وان هنالك اثر طردي لأسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة 2005-2014) والتي يمكن تجزئتها الى :

1- اي تغيير في أسعار النفط الخام سواء بالارتفاع او بالانخفاض سوف يؤثر على هيكلية الموازنة العامة وينسب متباينة.

2- ان هنالك علاقة طردية بين التغيرات في أسعار النفط الخام و هيكلية الموازنة العامة.

3- هناك توازن قصير الاجل بين أسعار النفط الخام والنفقات التشغيلية او الإستثمارية .

4- هناك توازن طويل الاجل بين أسعار النفط الخام والنفقات التشغيلية او الإستثمارية .

1-6- منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث وإثبات فرضيته تم اعتماد على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي القياسي من خلال تحليل اثر أسعار النفط على هيكلية الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2014)، من خلال استخدام ادوات احصائية وقياسية حيث تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج (EViews) الاصدار 9.

1-7- الدراسات السابقة -**1-7-1- (عمران ، وعبد، 2014)****(التحديات الدولية لتمويل الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003)**

تهدف الدراسة الى بناء رؤية مستقبلية ، يمكن من خلالها الوقوف على مجمل التحديات التي تواجه مصادر تمويل الموازنة العامة في العراق، والتي تعتمد على الإيرادات النفطية، والاستفادة من التوجهات الحالية للإقتصاد العالمي ، توصلت الدراسة إلى ان الأستمرار في إعطاء الدور الرئيسي للعوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة أثر تأثيراً سلبياً على الإقتصاد العراقي لأنه أصبح عرضةً لتقلبات أسعار النفط الخام والأزمات المالية الدولية، وعدم قدرة الإدارة الضريبية لمواجهة هذه التحديات، وإقتصار الإستثمار الأجنبي على القطاع النفطي وبعض شركات الاتصال دون القطاعات الإقتصادية الأخرى، كما أوصت الدراسة الى وضع إطار تشريعي وتنفيذي لنظام ضريبي فعال ، والعمل على إيجاد مصادر تمويل محلية وعدم الإعتماد على الإيرادات النفطية.

1-7-2- (مهدي، 2015)**(انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق)**

ان هدف هذه الدراسة هو معرفة مساهمة القطاعات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق، والتي تعتمد في تمويلها على القطاع النفطي الخاضع للتقلبات المستمرة في أسعار النفط الخام العالمية، وتوصلت الدراسة الى ان السبب الحقيقي لإنخفاض أسعار النفط الخام هو تخمة (فائض) المعروض من النفط الخام في الاسواق العالمية الناتجة عن عمليات المضاربة، وضعف مصادر التمويل الأخرى (غير النفطية) والتي شكلت ما نسبته (10%) فقط من اجمالي الإيرادات المتحققة، وإرتفاع نسبة ما خصص للنفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات العامة نتيجة لضخامة القطاع العام ، كما اوصت الدراسة بحذف النفقات الزائدة وإقتصارها على نفقات الأمن والدفاع ، وإعادة النظر برواتب وامتيازات النخبة السياسية، وتنويع مصادر الدخل القومي وإصلاح النظام الضريبي ، وتفعيل دور القطاع الخاص.

1-7-3- (البصام، والشريدة ، 2013)**(مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفط الخام ية دراسة تحليلية)**

هذه الدراسة تهدف الى تشخيص مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط المتكررة في إعداد الموازنة العامة في العراق ، كما حاولت الدراسة تقديم بعض الحلول لمشكلة إعتداع العراق على الإيرادات النفطية والتي شكلت حوالي (90%) من إيرادات الموازنة العامة خلال مدة الدراسة، مما يجعل تفعيل مصادر الدخل غير النفطي ضرورة لا بد منها، وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات غير النفطية لم تشكل إلا سوى (10%) فقط والتي تميزت بضعف تأثيرها على تمويل الموازنة العامة، ورغم من ان العراق يمتلك العديد من الموارد غير النفطية التي يمكن إن تساهم في تنويع مصادر الدخل ان تم استغلالها بشكل كفاء، كما أوصت الدراسة بضرورة معالجة الإختلالات الهيكلية للإقتصاد العراقي من

خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مما يضمن تنويع الإقتصاد، وتفعيل دور السياسات الإقتصادية في البلد حتى لا يترك عبء الأزمات المالية ومواجهتها على عاتق السياسة المالية فقط.

1-7-4- (علي واخرون ، 2016)

(الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط الخام)

هدف الدراسة الى تشخيص المشاكل التي تعاني منها عملية إعداد الموازنة العامة في العراق، بسبب التغيرات الحاصلة في أسعار النفط وإيجاد حلول وقتية وذاتية قادرة على ضمان سير عمل الحكومة، وتوصلت الدراسة إلى أن إحتساب الإيرادات والنفقات على أساس السعر الثابت طيلة أيام السنة، بالرغم من تقلبات أسعار النفط، لذا على الدولة وضع أسعار دنيا وعليا في ظل تقلبات أسعار النفط الخام، كما أوصت الدراسة على الحكومة العراقية عدم الإعتماد على مورد واحد لتمويل الموازنة، لكي تكون هنالك مرونة اكبر في الموازنة العامة للبلد.

اما بخصوص دراستي فقد إختلفت عن الدراسات السابقة الذكر إذ انها تناولت العلاقة التي تربط بين أسعار النفط وهيكلية الموازنة العامة، ومن حيث المدة التي اعتمدت عليها الدراسة والبيانات الربع سنوية للنفقات العامة وإرتباطها بأسعار النفط الخام، من خلال إختبار إنموذج طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وهيكلية الموازنة العامة باستخدام ادوات احصائية وقياسية وتحليل البيانات باستخدام البرنامج (EViews) الاصدار 9.

ثانيا: - (الإطار النظري لأسعار النفط وعلاقتها بهيكل الموازنة العامة في العراق)

2-1- ماهية أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

2-1-1- أسعار النفط (Oil prices)

تتميز اسواق النفط العالمية بكونها لايمكن التنبؤ بأدائها اي بتذبذبات أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى صعوبات كثيرة في تخطيط الموازنات (Budget planning) وضمان المحافظة على الخدمات العامة، إذ تكتسب تقلبات أسعار النفط اهمية خاصة في البلدان التي تعتمد على العوائد النفطية (Oil revenues) في تمويل الموازنة العامة (Public budget)، وعادةً ما تكون الإنخفاضات الكبيرة في أسعار النفط لها آثار عكسية ومباشرة على الاستقرار المالي لهذه البلدان.

اما سعر النفط " فهو القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكي المكون من (42) غالون معبراً عنه بالوحدة الأمريكية في سبيل المثال 100 د/ب" (الهيتمي، 2000: 73) ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب الطبيعة الديناميكية وعدم الإستقرار الذي تتسم به سوق النفط الدولية (علي واخرون، 2016: 446) ، لذا فإن أسعار النفط تتصف بخصائص السلع الزراعية والمعدنية، في عدم الإستقرار الدائم والطابع الدوري، لكن تختلف هذه السلع بحساسيتها الشديدة للأحداث والأوضاع للإقتصاد العالمي (ال طعمة، 2016: 3)، وإن الطلب والعرض في السوق النفطية هما المحددان الأساسيان لإسعار النفط فضلاً عن عوامل عدت ومنها (سياسية وإقتصادية وإنتاجية ومالية وطبيعية)، إذ يزداد الطلب على النفط لإغراض الإستهلاك مع زيادة النمو الاقتصادي العالمي، والمضاربة في الاسواق المستقبلية (Future markets) الخ، وكذلك المخزون النفطي (التجاري ، والاستراتيجي) وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها المحلية او التصدير (عمران ، وعبد ، 2014: 78)، تأريخياً وبحكم سيطرة الشركات النفطية على أغلب مناطق الإنتاج في العالم، فهذه الشركات هي التي تحدد أسعار النفط ومستويات الإنتاج في البلدان المنتجة للنفط، وعلى هذا الاساس أخذت الدول المستهلكة تتحكم بأسعار النفط وبالشكل الذي يجعل منه مصدر

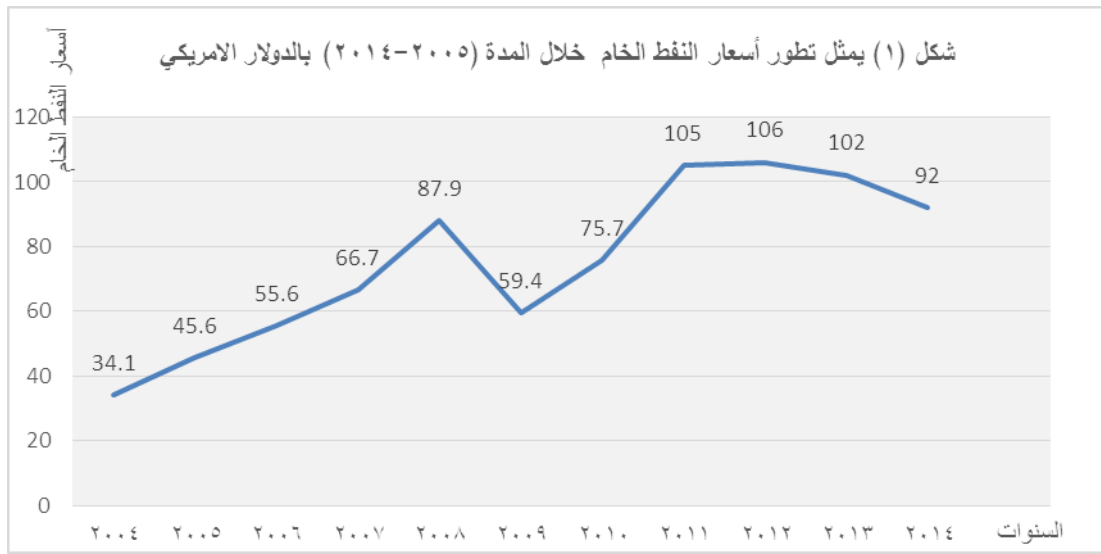
الطاقة الرخيص وبما يؤمن لها استقراراً نسبياً في تكاليف الانتاج، وبما يضمن نمواً لإقتصاداتها، وبرز بعد ذلك تناقضاً كبيراً بين مصالح البلدان المنتجة للنفط وبين سياسات البلدان المستهلكة له، وعلى هذا الأساس إستطاعت دول منظمة اوبك ولأول مرة في عام 1973 أن تؤثر في تحديد أسعار النفط الخام والسيطرة على منابع إنتاجه، إلا أن السيطرة لم تدم طويلاً عندما أدركت البلدان الصناعية خطورة ذلك وان النفط يجب ان يتحدد وفقاً لمتطلبات الإستهلاك لهذه الدول، فأصبح سوق النفط الخام يسيطر عليه المشترون قبل ان كان يسيطر عليه البائعون، وادى ذلك الى تقاوم الخلافات بين دول اعضاء منظمة اوبك في ما يتعلق بالحصص المقررة للإنتاج (الساعدي، والفيصل، 2016: 120-121).

2-1-2- تطورات أسعار النفط خلال المدة (2005-2014) واهم العوامل المؤثرة فيها

عندما نأخذ أسعار النفط خلال المدة الممتدة من (2005-2014) كما موضح بالشكل (1) والذي سوف يوضح ويقسم بالتفصيل التطورات التي حصلت في كل مرحلة وكما يأتي

2-1-2-1- تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2005-2009)

ارتفعت أسعار النفط الخام من (34.1) دولار للبرميل عام 2005 الى (87.9) دولار عام 2008 ، وكان سبب هذه الزيادة المضطربة والمتسارعة، هي الزيادة في الطلب العالمي على النفط حيث إرتفع من حوالي (77.1) مليون ب/ي في عام 2001 الى (86.7) مليون ب/ي خلال الربع الاول من عام 2008، وكانت هذه الزيادة مصحوبة بالنمو المتصاعد في معدلات اداء الاقتصاد العالمي، حيث إرتفعت معدلات نموه من (2.2%) عام 2001 الى (5.2%) خلال عام 2007.



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية ، للسنوات مختلفة.
- وزارة العدل ، جريدة الوقائع للاعداد (4352,4272,4233,4180,4135,4117,4067,4036,4016,3996,3984)

فضلاً عن تزايد درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط إتجاه المخاطر التي تهدد بإنقطاع الامدادات النفطية بفعل الظروف الجيوسياسية ومن هذه الظروف اعصار ايفان الذي إجتاح خليج المكسيك سنة 2004، وإعصار كاترينا الذي ضرب مصافي النفط الخام في الولايات المتحدة الامريكية سنة 2005، مما أثر ذلك على انخفاض انتاج النفط الخام

مما سبب في ارتفاع أسعاره (بقلعة، 2013: 10-11) ، كما أدى ارتفاع الطلب على النفط الخام في الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا (الخاطر، 2015: 3-4)، والإضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا أثر على انخفاض امدادات النفط الخام في السوق العالمية (المزيني، 2013: 328) ادى ذلك الى ضعف إستجابة العرض للزيادة في الطلب مما أدى إلى إرتفاع الأسعار خلال هذه المدة.

1-2-1-2- انخفاض أسعار النفط خلال العام 2009

سرعان ما اتجه اسعار النفط نحو الهبوط حيث إستقرت عند (59.4) دولار عام 2009 متأثراً بازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في عام 2008 والتي ألقّت بظلالها على انخفاض الطلب على النفط الخام بسبب الركود الاقتصادي العالمي بشكل عام والاقتصاد الأمريكي بشكل خاص (ريمة، 2015: 15) مما أدى الى انخفاض أسعار النفط الخام.

1-2-1-2- تطورات أسعار النفط خلال المدة (2010-2013)

كان لإسترداد الاقتصاد العالمي عافيته بعد الأزمة المالية عام 2008، ومما إنعكس ذلك جلياً على زيادة الطلب العالمي على النفط مما أدى ذلك الى ارتفاع أسعار النفط من (59.4) دولار عام 2009 الى ان يصل الى أعلى مستوى له إذ بلغ (106) دولار في عام 2012، متأثراً بالإنعاش الاقتصادي العالمي خلال هذه المدة بسبب العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، حيث تغير اتجاه معدلات النمو الاقتصادي العالمي من سالب (1.5%) عام 2008 الى (1.9%) عام 2011، وكان سبب هذا النمو الملحوظ يرجع الى برامج التحفيز الاقتصادي التي نفذتها العديد من دول العالم، وبشكل خاص الدول الصناعية (المزيني، 2013: 326)، وإستمرار إنخفاض قيمة الدولار الامريكي إتجاه العملات الرئيسية الأخرى بالأخص اليورو ووصل الى مستويات قياسية بالتزامن مع إرتفاع أسعار النفط الخام، وانخفاض المخزون التجاري من النفط الخام في الدول الصناعية، وتردي الأوضاع الأمنية في العراق وعدم قدرته على إستعادة طاقته الإنتاجية الى مستوياتها السابقة، وكان لعامل المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط الخام الأثر الواضح في إرتفاع أسعار النفط خلال هذه المدة حيث وجد اصحاب صناديق التحوط وصناديق الإستثمار والتي تملك اموالاً ضخمة في اسواق النفط العالمية سوقاً لجني الارباح على المدى القصير من خلال عمليات البيع والشراء في تلك الاسواق (ناشور، 2012: 241) مما أدى الى ارتفاع النفط الخام خلال هذه المدة.

1-2-1-2- تطورات أسعار النفط خلال المدة(2013-2015)

ان إرتفاع أسعار النفط الخام خلال المدة الماضية أدى الى تنامي الإستثمارات في مجال النفط لتعزيز الأرباح وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية، ومتزامناً مع التطور التكنولوجي في إستخراج النفط الصخري بعد إستخدام أحدث التطورات التقنية الحديثة، فقفز انتاج امريكا الشمالية من النفط الصخري من (10.9) مليون ط/ي عام 2012 الى (14.6) مليون ط/ي (نجوم، 2015: 14)، وأدى ذلك الى زيادة المعروض النفطي مما انعكس ذلك سلباً على انخفاض أسعار النفط حيث انخفضت أسعار النفط من (106) دولار عام 2012 إلى (92) دولار عام 2014 ، فضلاً عن عوامل اخرى ساهمت في إنخفاض أسعار النفط ، وهي زيادة عرض النفط الخام في السوق الدولية من دول خارج منظمة اوبك على سبيل المثال البرازيل كانت من الدول المستهلك للنفط اصبحت اليوم بعد الإستكشافات الحديثة من الدول المصدرة، فضلاً عن الإنكماش الاقتصادي في كل من اوربا واليابان، والتباطؤ الاقتصادي في الصين (فريد، ونبييل، 2015 : 7)، وإنخفاض أسعار الفائدة في مناطق رئيسية في العالم كمنطقة اليورو واليابان أدى ذلك الى توجه رؤوس الاموال نحو الاستثمار في الاصول المالية ، مما انعكس ذلك على انخفاض الطلب على النفط الخام في هذه المناطق (ال طعمة، 2016: 4)، فضلاً عن ذلك فان الدولار الامريكي العالي في قوته الشرائية المرتفعة جعلت

من النفط الخام سلعة اعلى سعراً من حيث القيمة الحقيقية، اما بالنسبة لمنظمة اوبك فقد أعلنت في تشرين الثاني من عام 2014 عدم تخفيض سقف الإنتاج من أجل الدفاع عن أسعار النفط الخام فقد فسر المحللين هذا الموقف، بأنه محاولة لإلحاق أضرار إقتصادية بعدد من الدول ومنها ايران وروسيا والعراق بغية التأثير في سياساتها المتبعة تجاه قضايا الشرق الأوسط ومناطق اخرى، إلا أن هذا القرار ألحق الضرر بإقتصاديات الدول المنتجة ضمن منظمة اوبك، ولكن بنسب متفاوتة إلا أن الضرر الأكبر كان على الإقتصاد الروسي والعراقي والايراني (نجوم، 2015: 15)، لذا قررت السعودية زيادة انتاجها في ايلول 2014 بمقدار النصف بالمائة بمعدل (9.6) مليون ب/ي في الأسواق العالمية بغض النظر عن حجم الطلب مما سبب وفرت انتاج (فائض العرض) ويرى الاقتصاديين ان هذا القرار جاء كوسيلة ضغط على ايران التي تحاول زيادة إنتاجها لتغطية العجز الحاصل في إقتصادها، فقد ذهب المحلل الامريكي الشهير توماس فريدمان في مقال له " اذا نجح التحالف النفطي الامريكي السعودي عن طريق خفض أسعار النفط الخام الممنهج، فلن تستطيع ميزانية موسكو او طهران تحمل اعباء مصاريفهما، ولن يكون إقتصاد تلك الدولتين قادراً على الحياة (فريد، ونييل، 2015 : 6) يتضح من ذلك ان التقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام خلال المدة (2005-2014) كان سببه تظافر مجموعة من العوامل الإقتصادية بالدرجة الاساس فضلاً عن عوامل جيوسياسية جعلت من النفط الخام سلعة مثل اي سلعة غير محتكرة وسبب ذلك الى انهيار قوة منظمة اوبك والتحول من التسعير الاحتكاري للنفط الى التسعير التنافسي.

2-2- هيكلية الموازنة العامة (The structure of the general budget)

2-2-1- ماهية الموازنة العامة

تكتسب الموازنة العامة أهمية خاصة في إقتصادات الدول النامية بوصفها الأداة الاقتصادية التي تطمح من خلالها حكومات هذه الدول الى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية ، فالموازنة العامة هي وثيقة محددة ضمن مدة زمنية عادةً ماتكون سنة والتي تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والسياسية المرسومة (عليوي، 2008: 103)، وتحتاج هذا الوثيقة الى إجازة من السلطة التشريعية (محمد، 2007: 26)، او هي خطة مالية شاملة، تتضمن تقديراً لحجم نفقات وايرادات الدولة لسنة مالية قادمة، هدفها تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية تسعى الحكومة الى تحقيقها (عمران ، وعبد، 2014 : 73)، اذاً هي وثيقة اقتصادية مهمة تملكها الدولة، كونها توفر المعلومات المتعلقة بسياسة الحكومة الإقتصادية في الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، من أجل تحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي، ولانها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي (مسعود، 2005: 137).

2-2-2- هيكلية النفقات العامة

تشكل دراسة النفقات العامة ركناً اساسياً في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي بإعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في رسم حدود نشاطها الإقتصادي والإجتماعي، فالنفقات العامة هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق نفع عام (مسعود، 2005 : 160)، وان حساسية الإنفاق العام يرتبط بإسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة، ففي ظل الدولة الحارسة، يأخذ مسار الإنفاق العام اتجاهاً مشابهاً لمسار النشاط الاقتصادي في البلد وفقاً لطبيعة وحيادية النفقات العامة ، أما في ظل الدولة المتدخلة فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية، اي زيادة الإنفاق الاقتصادي في حالة الكساد، وإنخفاضه عند معالجة التضخم (الهيبي، والخشالي، 2005 : 46) وتنقسم النفقات العامة حسب المعيار الاقتصادي الى :-

1- النفقات التشغيلية (Operating Expenses) والتي تشمل جميع نفقات الدولة التي تتكرر سنوياً وبصورة منتظمة لتسيير أعمال الدولة مثل مرتبات موظفي الدولة ونفقات الصيانة ، وفوائد الدين العام ، والاعانات الخ، لأنها أداة مهمة في السياسة المالية، فهي تمارس تأثيراً مباشراً على النشاط الاقتصادي والتوسع بفعل تطور الدولة في الحياة الاقتصادية (عبادي ،والزيادي،2015 :139)

2- النفقات الإستثمارية (investment expenditure) هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية من أجل تدعيم الاقتصاد الوطني بخدمات هامة مثل (خدمات النقل والمواصلات والري الخ) وبناء مشاريع اقتصادية هدفها تحقيق الربح من أجل زيادة الانتاج الوطني وتراكم رؤوس الاموال، وتشمل هذه النفقات ايضاً الاعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة (ريمة، 2015 :48) اذاً هي نفقات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف فلا ضير إذا تم تمويلها عن طريق استخدام مصادر التمويل غير العادية مثل القروض العامة والإصدار النقدي الجديد على إفتراض ان المردود المالي لهذه النفقات كفيل في تحقيق إيراد في المستقبل (الهيبي، والخشالي، 2005 :39) .

ثالثاً :- هيكلية الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2014-2005)

ان عدم الإستقرار في أسعار النفط سيؤثر تأثيراً سلبياً على إيرادات الموزانات الحكومية للدول المصدرة ولكن بدرجات متفاوتة، حسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي (الخاطر، 2015 : 7-9) وهذا بدوره سوف يؤثر على هيكلية الموازنة العامة كما هو موضح في الجدول (1) التالي

الجدول (1)

جدول النفقات العامة في العراق للسنوات (2014-2004) القيم : مليون دينار

السنة	النفقات التشغيلية الفعلية	النسبة	النفقات الإستثمارية الفعلية	النسبة	اجمالي النفقات الفعلية	النسبة	سعر البرميل بالدولار
2004	29102758	0.91	3014733	0.09	32117491	100	34.1
2005	21803157	0.83	4572018	0.17	26375175	100	45.6
2006	32778999	0.84	6027680	0.16	38806679	100	55.6
2007	31308188	0.80	7723044	0.20	39031232	100	66.7
2008	47522700	0.80	11880675	0.20	59403375	100	87.9
2009	42053620	0.80	10513405	0.20	52567025	100	59.4
2010	54580860	0.78	15553341	0.22	70134201	100	75.7
2011	60925554	0.77	17832112	0.23	78757666	100	105
2012	75788623	0.72	29350953	0.28	105139576	100	106
2013	78746806	0.66	40380750	0.34	119127556	100	102
2014	76741673	0.68	35450452	0.32	112192125	100	92
المتوسط	50122994.36	0.75	16572651.18	0.25	66695645.55	100	44.7

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،الحسابات القومية ، للسنوات مختلفة.
- وزارة العدل ، جريدة الوقائع للاعداد (4352,4272,4233,4180,4135,4117,4067,4036,4016,3996,3984)

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى تذبذب نسب حجم النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات حيث أستحوذت النفقات التشغيلية حوالي (91%) عام 2004 ومبلغ قدره (29102758) مليون دينار إلى إجمالي النفقات العامة ، مقابل (0.09%) للنفقات الإستثمارية وبمبلغ قدره (3014733) مليون دينار، حيث كان لأسعار النفط الدور الأكبر بهذا التذبذب ادى ذلك إلى إنخفاض ملموس في حجم النفقات التشغيلية، إذ بلغت في عام 2014 (76741673) مليون دينار حوالي (68%) ، بينما بلغت النفقات الاستثمارية (35450452) مليون دينار اي مانسبته (32%) ، على الرغم من الزيادة في حجم النفقات الإستثمارية الا انها ليست بمستوى الطموح إذ بلغت نسبة حجم النفقات التشغيلية (75%) بالمتوسط خلال مدة الدراسة مقابل (25%) حجم النفقات الاستثمارية.

ويتضح من ذلك إرتفاع نسبة ما يخصص للنفقات الجارية، مع قلة التخصيصات للنفقات الإستثمارية، اي ان الموازنة العامة في العراق تميل للإستهلاك على حساب الميل للإستثمار، مما أدى ذلك إلى ضعف مستوى الانتاج الحقيقي في معظم القطاعات الاقتصادية (مهدي، 2015: 114) وعدم قدرة هذه القطاعات على تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات في هذا البلد، مما يؤدي الى لجوء البلد الى الاستيراد لسد حاجته من السلع والخدمات لتجنب الارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما ألقى بظلاله على زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

3-1- المعوقات والتحديات التي تواجه اعداد الموازنة العامة في العراق

تواجه الموازنة العامة في العراق معوقات وتحديات في إعدادها وتنفيذها، نتيجة هيمنة عقلية الميل الى الإستهلاك السائد بالمجتمع والدولة، اي تغليب الجوانب الإستهلاكية والإبتعاد عن الإهتمام بالإنتاج والإستثمار أي التركيز على جانب الطلب وأهمال جانب العرض (عبادي، والزيادي، 2015: 138) وضآلة انتاجية الإنفاق الحكومي وتضخم الإنفاق على الإستهلاك العام دون تحديد واضح للعائد منه وضعف معايير (الكفاءة الفنية والاقتصادية) الرقابة على الإنفاق العام وضآلة ماينفق على البحث العلمي (الفهداوي، 2014: 58-59)، وإن اعتماد العراق على موازنة البنود منذ عام 1921م حتى الآن، والتي تخلت عنها الكثير من دول العالم، إذ تقسم النفقات على ابواب (بنود) المختلفة لكل وزارة فيها وتدرج الإيرادات العامة حسب الجهة الادارية التي أتت بها، وليس تبعاً لطبيعة الإيراد مما يعني ان تقسيم الإيرادات على هذا النحو لا يعكس الكفاءة لتحقيق إيرادا اكبر، وإنما يظهر فقط اختصاصات ومسؤوليات كل جهة في القيام بمهمة التحصيل الملقاة على عاتقها، كما إن هذا النوع من الموازنات يركز على حجم النفقة لا على الهدف منها (عمران، وعبد ، 2014: 75)، وإن حدوث أي أزمة مالية في البلد تلجأ الحكومة الى تقليص فترات البنود الإستثمارية لأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة، وتتردد كثيرا في تخفيض رواتب الموظفين لأنها سوف تواجه موجة شعبية عارمة قد تعصف بالنظام السياسي للبلد لذ تتصف النفقات الجارية بعدم المرونة لانها واجبة الدفع، فهي لا تبدي إستجابة واضحة للمقدرة المالية للدولة (الهيبي، والخشالي، 2005: 39)، والتاخير في اقرار الموازنة العامة في العراق لاعتبارات سياسية اكثر منها اقتصادية (عبادي، والزيادي، 2015: 138)، وعدم إخضاع موازنات المؤسسات والإدارات الحكومية للرقابة المالية، وهذا يتطلب الشفافية في مناقشة هذه الموازنات ومراقبتها اي رفع السرية عن عائدات النفط الخام، لان عالم النفط معظمه مخفي المشهد العام، فالكثير من البلدان لا يعرف سوى القليل عن العقود التي توقعها مع شركات النفط العالمية وعن عمليات شركات النفط الوطنية، وتدفق الإيرادات وكيفية إنفاقها في نهاية المطاف، وتشير أغلب الدراسات أنه عندما تكون الحكومات أكثر شفافية، يرجح ان تكون اقل فساداً، وأكثر تحقيقاً لمستويات اعلى التنمية البشرية (ال-روس ، 2013: 369-370) ومن الملاحظ في السنوات الاخيرة التي شهدت

حيث أن ρ تمثل معلمة النموذج و a_t الخطأ العشوائي حيث أن $a_t \sim NID(0, \sigma^2)$ يمكن معرفة استقرارية السلسلة الزمنية من خلال قيمة معلمة النموذج ρ فإذا كانت $\rho = 1$ هذا يعني وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية وبالتالي فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة وأما إذا كانت $\rho = 0$ فإن ذلك يدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي فإن السلسلة الزمنية مستقرة ولكن تقدير المعلمة ρ لا يكشف بشكل صحيح عن وجود أو عدم وجود جذر الوحدة بهذه السلسلة حيث لا يتضمن النموذج السابق العديد من المتغيرات المستقلة ولذلك فإن تقدير المعلمة ρ لا يتصف بالكفاية كأحد خصائص طريقة المربعات الصغرى ويرجع ذلك إلى زيادة احتمال ظهور الارتباط الذاتي بسلسلة الأخطاء العشوائية لهذا النموذج وإزالة الارتباط الذاتي يتم استخدام إختبارات أخرى للكشف عن جذر الوحدة ومن أشهر هذه الإختبارات هو اختبار ديكي . فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller (Test) حيث ان الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي (Dickey and Fuller, 1981:427 - 431):-

$$\nabla X_t = b_0 + b_1 X_{t-1} + \sum_{j=1}^k \alpha_j \Delta X_{t-j} + a_t$$

4-1-4 متجه تصحيح الخطأ Vector error correction

ان متجه تصحيح الخطأ هو نموذج انحدار ذاتي يتم إضافة حد تصحيح الخطأ اليه ، ويشير مفهوم الانحدار الى ان كل متغير يعتمد على القيم الماضية للمتغير نفسه وللمتغيرات الاخرى الداخلة في انموذج الانحدار والصيغة العامة لهذا النموذج من الرتبة (P) واختصاراً AR(P) هي (الطائي، 2009 :509):

$$X_t = C + \text{ert} + \varphi_1 X_{t-1} + \varphi_2 X_{t-2} + \dots + \varphi_p X_{t-p} + a_t \dots$$

حيث أن:

a_t : الخطأ العشوائي أو ما يسمى بالتشويش Noise يتوزع توزيعاً طبيعياً بوسط صفر وتباين σ_a^2 .

ert : معلمة تصحيح الخطأ

C : ثابت ،

$\varphi_1, \varphi_2, \dots, \varphi_p$: معاملات نموذج الانحدار الذاتي والمتغيرات المفسرة تمثل القيم السابقة لمتغير (X_t) اي أن القيم المتخلفة للمتغير X_t .

4-1-5 اختبارات فترة الإبطاء المثلى

من اجل تحديد فترة الإبطاء المثلى هناك بعض المعايير التي توظف في تحديد فترة الإبطاء ولها اهمية في تحديد رتبة الانحدار الذاتي للسلسلة الزمنية المتكاملة او متجة الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ من اشهر هذه الاختبارات معيار اكايك (AIC) ومعيار شوارتز (SC) ومعيار هانان-كيونن (HQ) ويتم اختيار فترة الإبطاء المثلى على اساس اقل قيمة للمعايير اعلاه.

4-1-6 تحليل الصدمات والتباين

يوظف تحليل الصدمات او تحليل الدوال النبضية لمعرفة الأثر المستقبلي للتقلبات الفجائية في المتغيرات المستخدمة في التحليل ، بينما يوظف تحليل التباين لمعرفة مقدار التفسير الذي يمارسه كل متغير في تفسير تقلبات المتغير نفسه والمتغيرات الاخرى.

4-2 تحليل النتائج

من اجل تطبيق الطرق القياسية اعلاه يستلزم توفير سلاسل زمنية طويلة نسبيا ، لذلك جرى تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية وحسب طريقة Diz(انظر الملحق 3) لمتغيرات الدراسة) أسعار النفط الخام والنفقات التشغيلية والنفقات الإستثمارية) للفترة من 2005-2014) وبذلك شكلت لنا السلاسل الزمنية عددها 40 مشاهده ، وتم تحليل البيانات بوسطة البرنامج (EViews) الاصدار 9:-

4-2-1- نتائج اختبار الاستقرار

معرفة استقرار السلاسل الزمنية تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات المدروسة وكانت النتائج كما هي في الجدول (2) التالي .

جدول(2) نتائج الإستقرارية حسب إختبار ديكي - فولر المعدل لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المعادلة	المستوي الاصلي		الفرق الاول للبيانات		الفرق الثاني للبيانات	
		قيمة T	الاحتماليه	قيمة T	الاحتماليه	قيمة T	الاحتماليه
أسعار النفط الخام OIL	الحد الثابت	-1.87614	0.3392	-2.18689	0.2144	-7.18179	0.00
	الحد الثابت مع الاتجاه	-1.01288	0.9292	-2.63878	0.2667	-7.17292	0.000
INV الإتفاق الإستثماري	الحد الثابت	-0.94353	0.7634	-4.52161	0.0009		
	الحد الثابت مع الاتجاه	-0.11421	0.9924	-4.17513	0.0123		
EXP الإتفاق التشغيلي	الحد الثابت	-2.84477	0.0634	-2.21219	0.2064	-3.92552	0.0051
	الحد الثابت مع الاتجاه	-2.88825	0.1793	0.677044	0.9993	-4.85812	0.0024

المصدر/ "بالإعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي EViews الاصدار 9

يتبين من خلال نتائج الجدول (2) ان جميع السلاسل الزمنية المدروسة غير مستقرة عن المستوى الاصلي للبيانات اذا تظهر النتائج قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في السلاسل المدروسة لإن قيمة ($P > 0.05$) ولجعل السلاسل مستقرة تم اخذ الفرق الاول للبيانات وتم الحصول على ان السلسلة الزمنية للإتفاق الاستثمائي كانت مستقرة لان قيمة ($P < 0.05$) وان السلاسل الأخرى غير مستقرة ولذلك تم أخذ الفرق الثاني لسلسلة أسعار النفط والإتفاق التشغيلي ومن ملاحظة نتائج الجدول (2) تبين ان السلسلة الزمنية لأسعار النفط والإتفاق التشغيلي اصبحت مستقرة عند الفرق الثاني .

4-2-2- تحديد فترة الإبطاء المثلى

يبين الجدول (3) نتائج اختبارات فترة الإبطاء المثلى للاتفاق الإستثماري

جدول (3) نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لمتغير الإنفاق الإستثماري مع أسعار النفط

التخلف Lag	AIC	SC	HQ
0	43.32977	43.41774	43.36048
1	38.87962	39.14354	38.97174
2	38.63303	39.07290*	38.78656
3	38.64267	39.25849	38.85761
4	38.49324*	39.285	38.76958*

المصدر / بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي EViews الاصدار 9

تشير النتائج في الجدول (3) الى أن أفضل فترة إبطاء هي الفترة الرابعة بسبب توافقهما للمعيارين AIC, HQ، كذلك تم إيجاد اختبارات فترة الإبطاء المثلى لمتغير الإنفاق التشغيلي وكما موضحة في الجدول (4) التالي .

جدول (4) نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لمتغير الإنفاق التشغيلي مع أسعار النفط

التخلف Lag	AIC	SC	HQ
0	43.50343	43.59141	43.53414
1	37.59513	37.85905	37.68724
2	36.99811	37.43797*	37.15163
3	37.08768	37.70349	37.30261
4	36.78776*	37.57952	37.06410*

المصدر / بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي EViews الاصدار 9

تبين من نتائج الجدول (4) ان افضل فترة ابطاء هي الفترة الرابعة بسبب توافق المعيارين AIC و HQ

4-2-3 نتائج متجه تصحيح الخطأ

*العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الإستثماري

يظهر الجدول (5) نتائج معادلة متجه تصحيح الخطأ بين أسعار النفط الخام والإنفاق الإستثماري

جدول (5) نتائج متجه تصحيح الخطأ (لمتغير الإنفاق الإستثماري)

المعاملات	D(INV)
CointEq1	-0.19513
حد الخطأ	0.079729
اختبار T	-2.44743
الاحتماليه	0.0218

المصدر: الملحق (1)

يتضح من نتائج الجدول (5) ان هناك علاقة سببية توازنية طويلة الاجل بين أسعار النفط الخام والإنفاق الإستثماري في العراق لان معلمة تصحيح الخطأ معنوية وتحمل الاشارة السالبة بمعنى ان أسعار النفط الخام في الاسواق تمارس

تأثيراً واضحاً على الإنفاق الإستثماري في العراق خلال مدة الدراسة، وهناك اختلال في التوازن الطويل الاجل يتم تصحيحه خلال (0.19) او ما يعادل 0.5 شهر (3*0.19) من الزمن، وهذه النتائج مقبولة اقتصادياً لان ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية تعني زيادة ايرادات الحكومة المالية والتي تنعكس في زيادة النفقات الإستثمارية ، والعكس يصح اي اذا انخفضت أسعار النفط وبالتالي الإيرادات المالية ، فان ذلك ينعكس سلباً على الإنفاق الإستثماري . وتظهر نتائج الملحق (1) انه لا توجد إستجابة قصيرة الأجل بين تغيرات أسعار النفط والإنفاق الإستثماري.

**** العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق التشغيلي**

يظهر الجدول (6) نتائج معادلة متجه تصحيح الخطأ بين أسعار النفط والإنفاق التشغيلي

جدول (6) نتائج متجه تصحيح الخطأ (لمتغير الإنفاق التشغيلي)

المعطيات	EXP
CointEq1	-0.14052
حد الخطأ	-0.14052
اختبار T	-2.63526
الاحتماليه	0.0142

المصدر / الملحق (2)

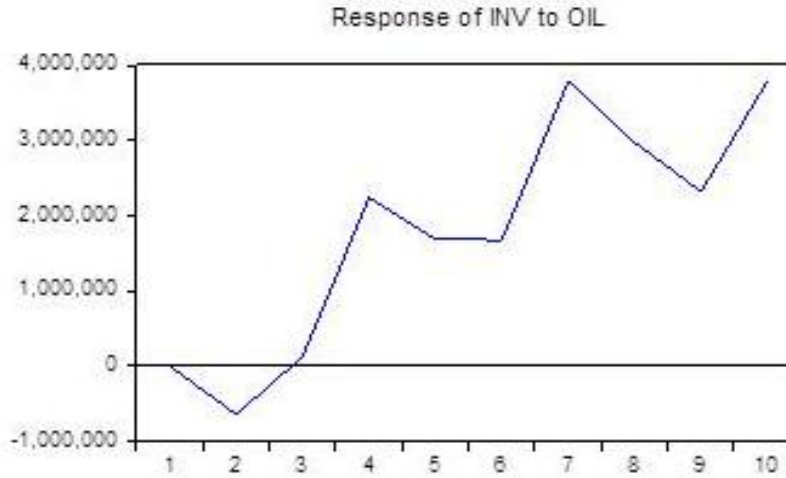
يظهر من نتائج الجدول (6) ان هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين أسعار النفط والإنفاق التشغيلي لأن معلمة تصحيح الخطأ تحمل الإشارة السالبة ومعنوية عند مستوى اقل من (0.05) بمعنى ان أسعار النفط تمارس تأثيراً معنوياً على الإنفاق التشغيلي في العراق خلال مدة الدراسة ، وهناك اختلال في التوازن الطويل الاجل يتم تصحيحه خلال (0.14) او ما يعادل 0.4 شهر من الزمن . وهذه النتائج تتسجم مع واقع الحال لان ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية تعني زيادة ايرادات الحكومة المالية والتي تنعكس في زيادة النفقات التشغيلية، كما تظهر نتائج الملحق (2) بوجود استجابة قصيرة الاجل بين تغيرات أسعار النفط الخام للتباطؤ الرابع والإنفاق التشغيلي وعند مستوى معنوية اقل (0.1).

4-2-4 نتائج تحليل الصدمات والتباين

• تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق الإستثماري

يظهر الشكل (2) اثر حصول صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في أسعار النفط وتأثيره على السلوك المستقبلي للإنفاق الإستثماري لمدة سنتين ونصف (اي 10 ارباع من السنه)، إذا حصول الصدمة في أسعار النفط سيؤدي بداية الامر الى انخفاض الإنفاق الإستثماري في الفترة الثانية ثم بعد ذلك يبدأ الإنفاق الإستثماري بالارتفاع التدريجي ولكن على شكل منقلب بسبب التباطؤ في تنفيذ المشاريع الإستثمارية وآلية إقرارها وتنفيذها وهي عادة تأخذ فترة اطول بين الاقرار والتنفيذ .

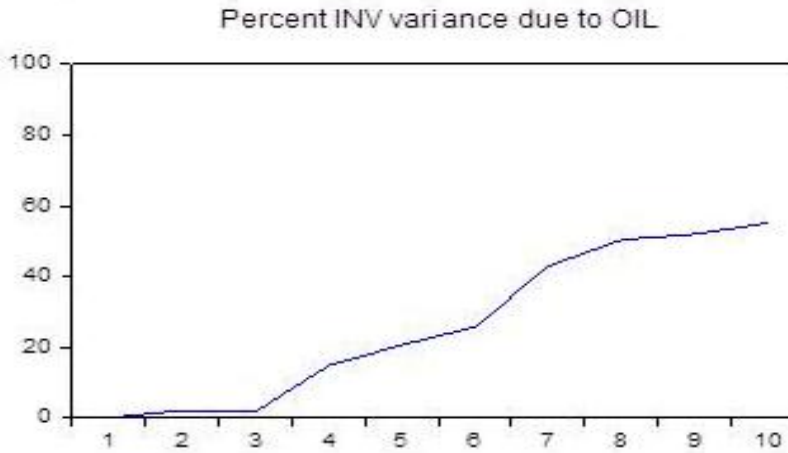
الشكل (2) اثر صدمة في أسعار النفط على السلوك المستقبلي للإنفاق الإستثماري



المصدر: مخرجات البرنامج Eviews

ويتضح من الشكل (3) نتائج تحليل التباين لأسعار النفط على الإنفاق الإستثماري وان أسعار النفط تمارس تأثيراً واضحاً على السلوك المستقبلي للإنفاق الإستثماري ، اذا ان أسعار النفط تفسر التغيرات الحاصلة في الإنفاق الإستثماري بنسب متصاعدة ابتداءً من الفترة (3) الى ان تصل ذروتها عن الفترة (10) اذا ان أسعار النفط تفسر حوالي 60% من السلوك المستقبلي للتغيرات الحاصلة في الإنفاق الإستثماري.

الشكل (3) تحليل التباين أسعار النفط على الإنفاق الإستثماري



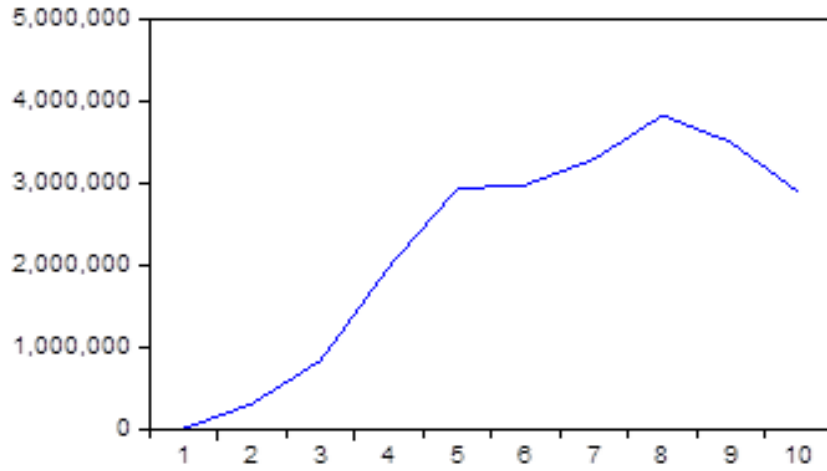
المصدر: مخرجات البرنامج Eviews

** تقلبات أسعار النفط والإنفاق التشغيلي

يظهر الشكل (4) اثر حصول صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في أسعار النفط وتأثيره على السلوك المستقبلي للإنفاق التشغيلي لمدة سنتين ونصف، إذ حصل الصدمة في أسعار النفط اسبقود بداية الامر الى الزيادة التدريجية في الإنفاق التشغيلي الى ان تصل ذروتها في الفترة الثامنة ،

الشكل (4) اثر صدمة في أسعار النفط على السلوك المستقبلي للإنفاق التشغيلي

Response of EXP01 to OIL

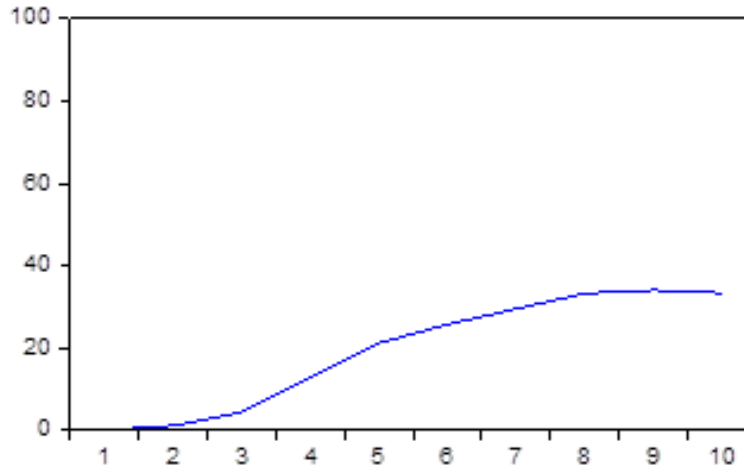


المصدر: مخرجات البرنامج Eviews

ويتضح من الشكل (5) ان أسعار النفط تمارس تأثيراً على السلوك المستقبلي للإنفاق التشغيلي ، اذا ان أسعار النفط تفسر التغيرات الحاصلة في الإنفاق التشغيلي بنسب متصاعدة إبتدأً من الفترة (1) الى ان تصل ذروتها عن الفترة (8) اذا ان أسعار النفط الخام تفسر حوالي 20% من السلوك المستقبلي التغيرات الحاصلة في الإنفاق التشغيلي وتبقى هذه النسبة مستقرة حتى الفترة (10)

الشكل (5) تحليل التباين أسعار النفط الخام على الإنفاق التشغيلي

Percent EXP01 variance due to OIL



المصدر: مخرجات البرنامج Eviews

خامسا: - الاستنتاجات والتوصيات

5-1- الاستنتاجات

1. تتأثر أسعار النفط الخام بالعديد من العوامل الاقتصادية وجيوسياسية جعلت من أسعار النفط الخام سلعة كاي سلعة اخرى اي سلعة غير محتكرة وسبب ذلك يعود الى انهيار قوة منظمة اوبك والتحول من التسعير الاحتكاري للنفط الى التسعير التنافسي.
2. الإهتمام بجانب الطلب عند اعداد الموازنة العامة في العراق وإهمال جانب العرض نتيجة الميل الى الإستهلاك السائد بالمجتمع والدولة، أي تغليب الجوانب الإستهلاكية والإبتعاد عن الإهتمام بالإنتاج والإستثمار.
3. كان لزيادة أسعار النفط أثر ملموس على زيادة حجم النفقات الإستثمارية إلا انها ليست بالمستوى الطموح حيث بلغت نسبة حجم النفقات التشغيلية (75%) بالمتوسط خلال مدة الدراسة مقابل (25%) حجم النفقات الاستثمارية .
4. هنالك توازن طويل الاجل بين تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية وهيكل الإنفاق العام (الإستثماري والجاري) في العراق خلال مدة الدراسة، مما يعني شدة ارتباط الاقتصاد العراقي بالسوقية والتي تميز بتقلباتها من فترة 2005 إلى 2014، الامر الذي ينعكس سلباً على جميع متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق ومنها بشكل خاص مكونات الإنفاق الإستثماري والتشغيلي.
5. تشير النتائج التي تم الحصول عليها انه لا توجد استجابة قصيرة الاجل بين تغيرات أسعار النفط والإنفاق الإستثماري، ووجود استجابة قصيرة الاجل بين تغيرات أسعار النفط للتباطؤ الرابع والإنفاق التشغيلي وعند مستوى معنوية اقل (0.1).
6. ان تأثير تقلبات او صدمات أسعار النفط الخام يمارس تأثيراً أكبر على الإنفاق الإستثماري وحدث تقلبات في الإنفاق الإستثماري ، بمعنى ان حصول أي إرتفاع مفاجئ او إنخفاض مفاجئ في أسعار النفط ينعكس اولاً على الإنفاق الإستثماري بشكل واضح، وهذا سوف يخلق اثاراً سلبية تنعكس على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالإنفاق الإستثماري مثل القطاعات السلعية والبطالة والتضخم.
7. ان تأثير صدمة أسعار النفط يكاد يكون شبه محدود على الإنفاق التشغيلي، إذ غالباً ما يتم الاستمرار في الإنفاق التشغيلي حتى لو حدث انخفاض في أسعار النفط ، ويتم تغطية هذا الإنخفاض من خلال الإقتراض الداخلي او الخارجي او البحث عن موارد مالية بديلة عن الايراد النفطي. كما ان تقلبات أسعار النفط الدولية تفسر ثلثي التغيرات في الإنفاق الإستثماري في العراق ، بينما هذه التقلبات تفسر اقل من ربع التغيرات الحاصلة في الإنفاق التشغيلي.

5-2- التوصيات

1. تنمية الموارد العامة للدولة من خلال العمل على تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على العوائد النفطية كمصدر رئيسي في تمويل الموازنة العامة في العراق.
2. الاهتمام بالبيئة الإستثمارية، والعمل على تهيئة اجواء الاستثمار الآمن للتعويض عن انخفاض الإستثماري في حالة حصول انخفاض في أسعار النفط الدولية وكما يحصل الان، اذا ينبغي انشاء مناطق استثمارية آمنة للمستثمر الاجنبي خصوصاً في قطاع الاسكان او قطاع البنى التحتية .
3. تقليص الإنفاق العام وترشيده، وإعتماد أساليب جديدة في معايير التعيين تستند على الكفاءة وتبتعد عن معايير الوساطة والمحسوبية، ومعالجة الترهل الاداري في مؤسسات القطاع العام .
4. إعادة ترتيب اوليات الإنفاق، ضمن رؤية شاملة تحكم إعادة ترتيب فقرات الإنفاق العام هدفها رفع نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.
5. خصخصة النشاط الاقتصادي وتصفية القطاع العام، واخضاع المشاريع الحكومية لدراسات الجدوى الاقتصادية ، واعتماد معايير الكلفة والربح ، لقياس كفاءة الاداء.
6. إخضاع موازنات المؤسسات والادارات الحكومية للرقابة المالية، وهذا يتطلب الشفافية في مناقشة هذه الموازنات ومراقبتها اي رفع السرية عن عائدات النفط الخام .
7. اعادة النظر في قوانين الضرائب المباشرة لتطويرها، والعمل على زيادة الوعي الضريبي، والإبتعاد عن إستخدام مصادر التمويل غير العادية مثل القروض العامة.

المصادر

- المصادر العربية

1. البصام ، سهام حسين ،والشريدة ، سميرة فوزي شهاب ، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفط الخام ية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الاصدار 36 ، 2013.
2. الخاطر ، محمد بن راشد ، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة دراسات المركز العربي للابحاث والدراسات ، الدوحة ، 2015.
3. ال-روس ، مايكل، نقمة النفط ، ترجمه محمد هيثم نشواتي، مكتبة دار مؤمن قريش، منتدى العلاقات العربية والدولية ،الدوحة، 2014.
4. الساعدي ، زاهد قاسم بدن ، الفيصل ، ايهاب عباس، اثر صدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للمدة (1999-2014) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، جامعة بابل ، المجلد 147 ، الاصدار 19، 2016.
5. الطائي، فاضل عباس، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات- الاحصاء والمعلوماتية، جامعة الموصل-كلية علوم الحاسبات والرياضيات، 2009،
6. ال طعمة ، حيدر حسين ، هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الربيع النفطي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 8 ، العدد 15، 2016 .
7. الفهداوي ، اسامة ابراهيم خضر ، دراسة تحليلية اقتصادية للموازنة العامة الاتحادية في العراق للمدة (2004-2012) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار، 2014.
8. المزيني، عمادالدين محمد، العوامل التي ادت الى تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2013.
9. الهيتي ، احمد حسين ، اقتصاديات النفط ، ط1 ، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل ، 2000.
10. الهيتي، نوزاد عبدالرحمن ، والخشالي، منجد عبداللطيف، اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج ، عمان ، 2005.
11. بلقلة ، ابراهيم ، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009) ، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة حسبة بن بو علي ، سطيف ، العدد 12، 2013.
12. ريمة ، بيطام ، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014) في الاقتصاد ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2015.

13. عبادي ، بتول مطر، والزيادي، علاء حمد عبد، تحليل اوجه الإنفاق للموازنات الفدرالية في العراق للمدة (2006-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 3 ، 2015.
14. عدنان ، ماجد عبدالرحمن، طرق التنبؤ الإحصائي، الجزء الأول، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 2002.
15. علي ، محمد ابراهيم وآخرون ، موازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الاصدار 49 ، 2016.
16. عليوي ، نجم عبد ، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة ، المجلد 2 ، الاصدار 13 ، 2009 .
17. عمران ، ستار جبار ، وعبد ، يوسف عبدالله ، التحديات الدولية لتمويل الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، المجلد 47 ، 2014،
18. فريد، راهم ،ونبيل بوركاب، انهيار أسعار النفط : الاسباب والنتائج ، المؤتمر الاول بعنوان السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2015.
19. محمد ، عمرو هشام ، (اتجاهات الموازنة العامة مع اشارة خاصة للعراق بعد 2003) ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الاصدار 22-23، 2007.
20. مسعود ، درواسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر للفترة من (1990-2004) اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005.
21. مهدي ، حيدر كاظم ، انخفاض أسعار النفط واللاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، 2015.
22. ناشور، هيام خزعل، العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد23، 2012.

23. نجوم ، اسامة ، قراءة في اسباب انخفاض أسعار النفط ، سلسلة دراسات المركز العربي للابحاث والدراسات ، الدوحة ، 2015.

24. والتر فاندال(السلاسل الزمنية من الوجة التطبيقية ونماذج بوكس جنكنز) ترجمة عبدالمرضي حامد عزام ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1992.

25. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،الحسابات القومية ، للسنوات مختلفة.

26. وزارة العدل ، جريدة الوقائع للاعداد

(4352,4272,4233,4180,4135,4117,4067,4036,4016,3996,3984)

- المصادر الانكليزية

1- Dickey ,D. , W. Bell and R. Miller " **unit roots in time series model : test and implication** "American statistician , 1986.

2-Dickey, D.A and W.A. Fuller " **Distribution of the estimates for autoregressive time series with a unit root**", Jour.Amer. Stat. 1979.

الملاحق

الملحق (1)

نتائج معادلة متجه تصحيح الخطا بين أسعار النفط والإنفاق الإستثماري

Error Correction:	D(INV)
CointEq1	-0.195131
	-0.07973
	[-2.44743]
D(INV(-1))	0.312455
	-0.16436
	[1.90102]
D(INV(-2))	-0.201664
	-0.17305
	[-1.16538]
D(INV(-3))	0.349183
	-0.19898
	[1.75485]
D(INV(-4))	-0.699864
	-0.26963
	[-2.59563]
D(OIL(-1))	-367178.9
	-239181
	[-1.53515]
D(OIL(-2))	262453.6
	-329448
	[0.79665]
D(OIL(-3))	52690.31
	-256313
	[0.20557]
D(OIL(-4))	-349444.6
	-242570
	[-1.44060]
C	1605636
	-698181
	[2.29974]
R-squared	0.435633
Adj. R-squared	0.23246
Sum sq. resids	2.29E+14
S.E. equation	3027656
F-statistic	2.144155
Log likelihood	-566.0901
Akaike AIC	32.91943
Schwarz SC	33.36382
Mean dependent	675542.3

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews

الملحق (2)

نتائج معادلة متجه تصحيح الخطأ بين أسعار النفط والإنفاق التشغيلي

Error Correction:	D(EXP01)
CointEq1	-0.14052
	-0.05332
	[-2.63526]
D(EXP01(-1))	0.539266
	-0.22097
	[2.44047]
D(EXP01(-2))	-0.19715
	-0.25163
	[-0.78348]
D(EXP01(-3))	0.117488
	-0.26774
	[0.43881]
D(EXP01(-4))	-0.51595
	-0.25186
	[-2.04855]
D(OIL(-1))	-28506.6
	-113468
	[-0.25123]
D(OIL(-2))	-109653
	-155251
	[-0.70629]
D(OIL(-3))	257869.5
	-144127
	[1.78919]
D(OIL(-4))	-266976
	-140167
	[-1.90469]
C	1546466
	-531376
	[2.91030]
R-squared	0.664292
Adj. R-squared	0.543437
Sum sq. resids	6.50E+13
S.E. equation	1612117
F-statistic	5.496608
Log likelihood	-544.032
Akaike AIC	31.65895
Schwarz SC	32.10334
Mean dependent	1106794
S.D. dependent	2385867

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews

